المقدمة

نحن الآن فى أواخر يناير سنة ١٩٤٣ والعالم يتلظى بنيران هذه الحرب العالمية الضروس التى بدأت فى سبتمبر سنة ١٩٣٩ ولما تنته بعد ، ثلاث سنوات طوال قضاها العالم أجمع فى مجزرة بشرية لم تر الانسانية أفظع منها ، استخدمت فيها الآلات الميكانيكية التى اخترعت لخدمة الانسانية للفتك بها بأحدث الطرق الجهنمية . وعانت جميع بلدان العالم مظاهر الأزمات والبؤس والضنك ونكبات الغارات الجوية التى تفتك بالمدنيين الآمنين فى دورهم لا فرق بين دول محاربة أو محايدة فالكل تأذى بويلاتها . وقد تفاءل بعضهم وقال ان الصلح على وشك انعقاده وقد تضع الحرب أوزارها فى صيف هذا العام أو نهايته والبعض يقول بعد عامين أو ثلاثة والبعض الآخر ازداد تشاؤمه حتى يئس من انتهاء الحرب حتى بعد عشرين عاما .

ومصر بحكم وضعها السياسى ، حليفة بريطانيا العظمى بموجب معاهدة الصداقة والتحالف فى أغسطس سنة ١٩٣٦ التى نص فيها على أوضاع خاصة قامت مصر بتنفيذها خير قيام من وضع جميع مرافقها ومواردها تحت تصرف الدولة الحليفة لتسهيل تموين جيوشها فى الشرق ومصر زعيمة الشرق قد ناصرت الحليفة بقلبها وعملت كل

ما من شأنه أن يجعلها كأنها فى حالة حرب فعلية بجانب الحلفاء وإن لم تعلنها فعـــلا ، وهى تعلم حق العلم ان قضية الحلفاء هى قضيتها وهى انتصار الديموقراطية والدفاع عن الحق والحرية حتى إذا أزفت الساعة ودق ناقوس الهدنة وانتصر الحلفاء تبـوأت مصر مركزها اللائق فى مؤتمر الصلح للدفاع عن مصالحها وحقوقها واستكمال مظاهر استقلالها .

وقد تجنبت البلاد للآن شر ويلات الحرب وابتعد عنهـا خطر الغزو والغارات الجوية إلى حـد ما ، بانتصار الحلفاء فى الصحـراء الغربية أخيراً على نحو ما هو معروف للجميع . ولكن من الخطأ أن نعتقد ان مصر لم تصب بسوء ولم تتحمـل تضحيات فى هـذه الحرب الضروس فكلنا يعرف ما عانتـه البلاد من أزمات وارتفـاع أسعار حاجيات المعيشة ونقص فى الواردات وركود فى حركة الاصلاحات الداخلية والنشاط السياسى لأن الحرب تجنـد مرافق الدولة وتجعلها وقفاً عل خدمتها .

وبدون شك ان هناك كثير من أبناء البلاد قد استفادوا من هـذه الحرب فائدة كبرى ، وكونوا ثروات ضخمة من الخدمات التى يؤدونهـا للجيوش الحليفـة من مقاولات وتعهـدات وانشاء فنادق ومطاعم وملاه للترفيـه عن الجنود وغـير ذلك من المظاهر المختلفة ويتمنون من صميم قلوبهم ألا تنتهى الحرب أبدا وهؤلاء من نطلق

عليهم « مواليد الحرب » ، فقد عرفوا كيف يستغلون الفرص وفتحت أمامهم سبل الثروة فارتقوا سلم المجد والغنى . كما ان كثيراً من الأيدى العاملة الفقيرة والعاطلة قد وجدت سبل الرزق ميسرة فى خدمة جيوش الحليفة بأجور مغرية لم يحلموا بها من قبل . وهؤلاء الفلاحون قد أصبحوا فى يسر ونعيم بعد ضنك وشقاء من ارتفاع أثمان حاصلاتهم ارتفاعاً فاحشاً . ووجدوا أن معسكرات جيوش الحليفة أسواق رائجة لتصريفها .

وبجانب هؤلاء طبقات أخـــرى من الشعب لم تستفد من الحرب شيئاً بل ضاعفت تكاليف معيشتها لأن مواردها محدودة كالموظفين .

والمصريون جميعاً والانسانية جمعاء تأمل أن تضع الحرب أوزارها وتدق نواقيس المدنية إيذاناً بالصلح ويشع نور السلام على العالمين فيضع حداً لهذه النكبات المفجعة والضحايا البريئة والخسائر الفادحة . والحرب شر لا بد منه ورغم مصائبها ونكباتها الفادحة تحمل فى طياتها نفعا عميما للانسانية فهى تحقق فى سنوات معدودة من التطورات الاجتماعيـة والتوازن فى الثروات والانقلابات السياسية مالا تحققه سنوات السلم الطويلة . كما أنهـا تغرس فى نفوس الشباب روح التضحيه والرجولة والتضامن والتعاون فتقضى على روح الجبن

والتردد والتواكل والأنانية .

☆ ☆ ☆

وموضوع هذا الكتاب اجتماعى بحت ، يبحث فى بعض المشاكل الرئيسية التى ستواجهها البلاد بعد الحرب إن عاجلا وإن آجلا والتى يجب أن يتكاتف على حلها من الآن رجالات مصر وولاة أمورها على اختلاف نزعاتهم الحزبية فالكل يجب أن يتضافر لخدمة الوطن .

وقد حفزنا إلى وضع هذا المؤلف فى هذه الظروف العصيبة ما وجدته من تواكل ومنازعات شخصية بين رجالات أحزابنا حتى يشايع كل فريق زيداً وعبيداً لشخصه لا لمبدئه وبرنامجه ، وما زالت برامج أحزابنا عتيقة متشابهة وليس فيها أى حل لمواجهة مشاكلنا القومية الكبرى بعد الحرب .

واننا نتمنى أن يكون هذا الكتاب الصغير بأفكاره المتواضعة باكورة حسنة لقادة الفكر فى مصر لتوجيه جهودهم نحو هذه الغاية النبيلة لحل مشكلات البلاد بعد الحرب فهذه فكرة قومية كبرى يجب أن تكرس الأقلام والأفكار والجهود لخدمتها حتى تعيش مصر فى رغد من العيش وطمأنينة دائماً فى ظل مليكنا الفاروق المفدى حفظه الله .

فى ٢١ يناير سنة ١٩٤٣ م المؤلفان

محمد مصطفى الفيشاوى — حسن عكوش

الخبير المحاسب — المحامى

الباب الأول

الناحيـــة السياسية

الفصل الأول

مصر ومؤتمر الصلح

قامت مصر بمقتضى معاهدة الصداقة والتحالف بينها وبين بريطانيا العظمى بنصيبها الوافر فى الوفاء بالتزاماتها فى الحرب الحالية وعملت بروح المعاهدة ونصوصها وقد نص فى المادة السابعـــة من معاهدة سنة ١٩٣٦ «انه إذا اشتبك أحـــد الطرفين فى حرب فان الطرف الآخر يقوم فى الحال بانجاده بصفته حليفاً ، وتنحصر معاونة صاحب الجلالة ملك مصر فى حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية خاصة يخشى خطرها فى أن يقدم إلى صاحب الجلالة الملك والامبراطور داخل حدود الأراضى المصرية ومع مراعاة النظام المصرى استخدام موانيه ومطاراته وطرق المواصلات».

وكلنا يعرف كيف ساهمت البلاد فى هذه الحرب وجندت الأيدى العاملة لخدمة جيوش الحليفة ووضعت مواردها وحاصلات أراضيها ومرافقها العامة تحت تصرف الحليفة واستهدفت بحكم هذا الوضع

لويلات الغارات الجوية وأعلنت حكومتنا سياسة تجنيب البلاد ويلات الحرب حتى تحافظ البلاد على مرافقها العامة وخطوط تموين الحليفة ، وهذه السياسة الحكيمة كانت من أكبر العوامل لانتصار الحلفاء فى الشرق الأدنى عامة وفى الصحراء الغربيـــة خاصة فمصر بوضعها الحالى فى حالة حرب فعلية مع المحور وإن كانت محايدة اسماً فالحرب الحالية ليست فقط التحام الجنود فى ميادين القتال بل هى قبل كل شىء تهيئة مرافق الدولة وتجنيد جميع عمالها لخدمة الجيوش المحاربة وتخصيص خيراتها ومواردها لتموينها وهذا ما قامت به مصر خير قيام .

ان مصر تعتبر بحق زعيمة الشرق ومحط آمال الأمم الاسلامية يجب أن يكون لها مركز ممتاز فى مؤتمر الصلح وأن يكون لقادتها رأى يسمع فيما يدور حول مصالح مصر المباشرة وغير المباشرة بل ليس من الجرأة القول بأنه يجب أن يكون لها كلمة مسموعة ويؤخذ رأيها فى كل ما يمس مصالح الشرق وأمم الاسلام . فالحـــدود الجغرافية أصبحت الآن فكرة نظرية وأصبحت الدول ترتبط ببعضها بروابط الثقافة والجنس والدين واقتضت المصالح المشتركة بين مصر وجاراتها من الدول الشرقية أن لا تغض بلادنا نظرها فى مؤتمر الصلح عن دول الشرق بل تدافع عن حقوقها جميعاً كما تدافع عن حقوق نفسها .

وكانا يعرف ان الحركة الوطنية فى مصر بزعامة المغفور له سعد زغلول باشا قد قامت على أثر اعلان الهدنة عقب الحرب العظمى الماضية وحرمان قادة البلاد من السفر لتمثيلها والمطالبة باستقلالها واسماع صوتها فى مؤتمر الصلح فظلت العلاقات بين مصر وحليفتها متوترة وغير مستقرة حتى معاهدة سنة ١٩٣٦ التى اعترفت فيها بريطانيا العظمى باستقلال البلاد على أسس معروفة ، ولا يرضى الحليفة بعد ما قامت به البلاد من تضحيات عظيمة ومساعدات جمة ووقفت بجانبها فى هذه الحرب الضروس أن تتكرر مأساة الماضى بل ان ما يصرح به قادتهم من ان غرضهم من الحرب المحافظة على استقلال البلاد وحريات الشعوب والدفاع عن الأمم الصغيرة وقت السلم مما يشجعنا على الأقل فى القريب العاجل أن نسمع من حليفتنا رداً أكثر اقناعاً من ردها السابق من تمثيل مصر فى مؤتمر الصلح بدون قيد ولا شرط وأن تعامل فى هذا المؤتمر مع حلفائها معاملة الند للند . وقد آن لأحزابنا أو توحد جهودها لهذا الهدف القومى العظيم والغرض النبيل عند ما تأزف ساعة النصر ويدق ناقوس الهدنة للمحافظة على كيان البلاد والدفاع عن حقوقها واستكمال أسباب سيادتها .

الفصل الثانى

معاهدة التحالف ووضع مصر السياسى بعد الحرب

لا شك ان الحليفتين مصر وانجلترا قد غنمتا مغانم عديدة بابرام معاهدة الصداقة سنة ١٩٣٦ فقد كانت من الجانب المصرى بدء عهد استقرار سياسى وهدوء داخلى وبداية للاصلاحات الداخلية بعد الغاء الامتيازات وقد أهملت فترات طويلة بسبب اتجاه الجهود السياسية فى السنوات السابقة الى الجهاد فى سبيل نجاح هذه المفاوضات وكانت من الجانب الانجليزى بدء أمان وطمأنينة فى مصر حلقة الاتصال بين انجلترا وامبراطوريتها فتوطدت دعائم الامبراطورية وأثبتت الحرب الحالية إخلاص مصر لحليفتها وسخاءها فى مساعدتها وتسامحها فى نصوص المعاهدة حتى تجاوزت نصوصها إلى روحها المشبع بالاخلاص والتفانى فى سبيل قضية الديموقراطية المشتركة

ولكن من الخطأ أن نعتقد ان المعاهدة هى غاية الأمانى القومية فنتقاعد ونتخاذل ونضيع وقتنا فى مهاترات حزبية لن تستفيد منها البلاد شيئا سوى التخلف عن الركب . فالمعاهدة وسيلة لا غاية وبداية لا نهاية وهى مجرد وثيقة لا تؤدى إلى الاستقلال الحقيقى إلا بتوحيد جهود الجميع فى مسائلنا القومية الكبرى

ونصت المادة الأولى من المعاهدة على أنه « قد انتهى احتلال مصر عسكرياً بواسطة قوات صاحب الجلالة الملك والامبراطور وأصبح وجود القوات العسكرية بترخيص من جلالة ملك مصر إلى أجل مسمى « عشرون سنة » كما اعترف الانجليز صراحة بأنهم يجلون جلاء تاماً عن القطر المصرى بعد ما يستكمل الجيش المصرى أهبته للدفاع عن قناة السويس وسلامتها وبدون شك ان قيام الحرب العالمية الحالية قد ضاعف من عدد قوات الامبراطورية حتى وصل إلى مئات الألوف وأصبحوا بين ظهرانينا فى كل مكان ولكنها نتيجة ظروف استثنائية اقتضتها المصالح المشتركة للدفاع عن مصر والامبراطورية وحالت ظروف الحرب إلى حد ما دون استكمال الجيش المصرى ومعداته على الوجه الأكمل

ويحق لكل مصرى أن يتساءل عن مصير بلاده بعد الحرب وجلاء الجيوش الامبراطورية عن مصر بعد أداء رسالتها ؟ وإذا تعاونت حليفتنا مع مصر على استكمال معدات الجيش المصرى فى السنوات التالية للحرب فى مدة وجيزة استطاعت البلاد وقد ضحت بخيراتها لمساعدة حليفتها حتى النصر أن تطلب من هذه الحليفة إعادة النظر فى هذه المعاهدة لتقصير مدة الجلاء النهائى عن مصر وإعادة

النظـــر فى مسألة السودان على أساس زيادة العلاقات بين القطرين الشقيقين وأن يمثل السودان فى البرلمان المصرى باعتباره جزءاً لا يتجزأ من مصر وفتح باب الهجرة فعلا إلى السودان للمصريين دون قيد ولا شرط .

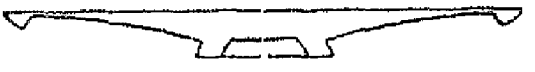

الفصل الثالث

الأحزاب فى مصر بعد الحرب

قبل اشتعال نيران الحرب العالمية الحالية كانت الأحزاب المصرية تعمـــل على استقلال البلاد عن طريق المفاوضات الحرة مع الانجليز ما عدا الحزب الوطنى الذى رفض المفاوضة إلا بعد الجلاء، وكان حزب الوفد المصرى باعتباره حزب الأغلبية والذى قامت على أكتافه الحركة الوطنية من أنشط الأحزاب المصرية فى النضال للوصول لهذه الغاية حتى تكونت الجبهة الوطنية من أقطاب الأحزاب المصرية ووفقت البلاد إلى إبرام معاهدة سنة ١٩٣٦ التى اعترفت فيها انجلترا باستقلال مصر ومبدأ انتهاء الاحتلال فى الوقت الذى يستكمل فيه الجيش المصرى معداته ـ ومنذ إبرام هذه المعاهدة تغيرت النظرة لهذه الأحزاب لأن غايتها قد انتهت فعليها تغيير برامجها المتشابهة أو زوالها وقد بدأ التفكك والانحلال والتشيع والانقسام يدب فى أجسام هذه الأحزاب الهزيلة وقامت الصحافة المصرية التى تعبر عن الرأى العام بتنبيه هذه الأحزاب إلى أن الأوضاع قد تغيرت والغايات قد تبدلت ولا يغير الله ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم ولكنها كانت صرخة فى واد وابتدأ الفساد السياسى والانقسام يشيعان

فيها فانقسم الوفد المصرى أكبر الأحزاب المصرية إلى شيع بين سعديين وكتلة وفدية ووفديين واتحد حزب الشعب مع حزب الاتحاد فكون الاتحاد الشعبي وحافظ حزب الأحرار على كيانه وإن حصل النزاع على رئاسته بعد وفاة زعيمه واقتنع الحزب الوطنى بعزلته تحت زعامتين

ومن رأينا ان الأحزاب الموجودة فى مصر الآن قد أدت رسالتها النبيلة وهى الوصول إلى معاهدة الاستقلال فعليها أن تستريح أو تنحل وتصاغ فى قالب جديد من البرامج التى تتمشى مع روح العصر ومقتضيات الحاضر وتطورات الزمن . وقد رأينا ان تعدد الأحزاب دون موجب يفسد الأداة الحكومية ويعطل المصالح القومية ويجعل هدف كل فريق الوصول إلى كراسى الحكم لا العمل لصالح الوطن . فلنواجه الحقائق بقوة وحزم ولنصرح بما فى ضمائرنا بجرأة وعزم فمصر بعد الحرب فى حاجة إلى سواعد بنيها أجمعين للعمل على الاصلاح القومى والعمرانى وليست فى حاجة إلى أحزاب للهدم والانقسام فنحن فى حاجة الى أحزاب لها مبادى قويمة فى اصلاح مصر بعد الحرب وبرامج حديثة لمجابهة مقتضيات العصر والسرعة ولسنا فى حاجة الى متاحف تهمل فيها العقائد ويعبد فيها الأشخاص ! فمصر بعد الحرب فى حاجة الى أحزاب ثلاثة بعـــد الغاء الأحزاب الحاضرة

أو صياغتها فى قالب جديد يتفانى فيها الأشخاص فى خدمة الوطن وتهدر فيها المصالح الشخصية لتحقيق المآرب القومية

فنحن فى حاجة الى حزب للفلاح يعمل على رفع مستوى السواد الأعظم من الشعب وحزب للعمال يعمل لرفع مستوى الأيدى العاملة لنهضة مصر الصناعية وحزب للاصلاح الوطنى يعمل للمحافظة على استقلال البلاد واستكمال أسباب سيادتها والدفاع عن مصالحها القومية وتحقيق برامج نواحى الاصلاح المختلفة وما أكثرها فى مصر بعد الحرب ! ! لا يهمنى أن يكون زيد أو عمرو زعيماً لأى حزب من الأحزاب لأن غايتها جميعاً ليست الوصول الى كراسى الحكم بل خدمة الشعب خارج الحكم أو داخله سيان والحكم وسيلتها لا غايتها

فهل آن لزعمائنا السياسيين أن يسمعوا صوت الشعب فيعملوا على تحقيق آماله ونداء الوطن فيعملوا على تلبيته ؟ ! لقد آن لهم أن يتكلموا أو يسكتوا ! !

الفصل الرابع

مصر والرابطة العربية

بعد مؤتمر الصلح فى الحرب العظمى الماضية تألفت جبهة أوروبية فى الغرب بقصد المحافظة على غنائم الحلفاء فى الحرب وكيان المستعمرات التى سلخت من أرض العدو ومراقبة تنفيذ معاهدة فرساى وتصفية ديون الحرب وقد أطلق على هذه الهيئة عصبة الأمم ولو ان غايتها نبيلة وما زالت تؤدى بعض خدمات انسانية للعالم أجمع ولكن المطامع الاستعمارية والسياسية أثرت فى كيانها فانهار بنيانها وأصبحت اسما على غير مسمى وقد تصاغ فى قالب جديد عقب الحرب العالمية الحاليه للمحافظة على السلم وحرية التجارة وتوزيع المواد الأولية والمستعمرات توزيعاً عادلا

وبدون شك ان الشرق قد نهض نهضة واسعة فى السنوات الأخيرة وتغيرت وجهة نظره نحو الغرب فأصبحت الدول العربية التى ما زال بعضها يرسف تحت أغلال الانتداب أو الاستعمار تطالب باستقلالها بعد الحرب وأن تعاملها الدول الحاكمة معاملة الند للند لا السيد للعبد - والحرب الحالية قد قلبت الأوضاع العالمية ومهما كان مصيرها ستكون فى النهاية لخير الشعوب جميعها ضعيفها قبل قويها

بل نستطيع أن نقول ان المستقبل سيكون للشرق والدول العربية فتستكمل أسباب سيادتها واستقلالها ونهضتها المباركة وقد بدأت فى السنوات الأخيرة حركة مباركة بين مصر وبعض الدول العربية كالعراق وسوريا وفلسطين ، وتوثقت العلاقات الثقافية بينهما من انتداب بعض هيئات التدريس المصرية لتلقين العلم لأبناء العروبة وتبادلت مصر التمثيل السياسى مع بعض الدول العربية المستقلة وارتبطت بحكومتها بمعاهدات صداقة وأخوة كالتى بين مصر والمملكة العربية السعودية . ولا شك اننا سنصل يوماً ما إلى توثيق العلاقات السياسية والثقافية والتجارية بين مصر وسائر الدول العربية خصوصاً بعد الحرب واستكمال البلدان العربية أسباب نهضتها وما من شك فى اننا قد وصلنا بتوقيع ميثاق جامعة الدول العربية فى أوائل سنة ١٩٤٥ إلى بداية النهاية . ولا ريب ان روح الاسلام والعروبة تحضها على جمع الكلمة والتعاون والاتحاد والتشاور فى المصالح العامة فعندما تتغير الأوضاع السياسية للشعوب الاسلامية بعد الحرب وتستكمل أسباب استقلالها وتدعم مصر مركزها الدولى باصلاح شئونها فيكون من الميسور أن تتحد الأمم الاسلامية المستقلة للتعاون على النهضة بمرافقها وجمع كلمتها .

ولا يستطيع الانسان أن ينكر ما يجنيه الشرق والغرب من جمع

الشمل وتوحيد الصفوف تحت راية الوحدة الاسلامية عامة والرابطة العربية خاصة فالوحدة العربية حقيقة قائمة لكنها فى حاجة إلى تدعيم بايجاد جبهـــة تحافظ على القوميات وتعمل على توثيق العلاقات بين الشرق والغرب على قواعد الاخاء والحرية والمساواة

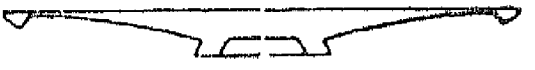

الباب الثانى

الناحية القضائية

الفصل الاول

الغاء المحاكم المختلطـــة فوراً

عند ما ألغيت الامتيازات الأجنبيه فى مصر بمعاهـــدة مونتريه سنة ١٩٣٧ نص فيها باعطاء مهلة أو فترة انتقال للمحاكم المختلطة حتى يصفى قضاياها فتظل قائمة حتى ١٤ اكتوبر سنة ١٩٤٩ ليتهيأ القضاء الأهلى لتسلم الأمر للقيام بمهمتها . وكنا نود أن تنتهز مصر فرصـــة الحرب الحالية وقطع علاقاتها أولا مع دول المحـــور وسائر دول أوروبا التى انمحت مؤقتاً بشخصيتها الدولية باحتلال المانيا لأراضيها وثانياً باعلان حالة الحرب فى أول مارس سنة ١٩٤٥ على الريخ الألمانى والامبراطورية اليابانية وانفراد انجلترا وأمريكا وروسيا وهم حلفاء مصر دون سائر الدول الموقعة على معاهدة مونتريه باستمرار العلاقات السياسية وحق التقاضى أمام المحاكم المختلطة ، فتعمل على التفاوض مع حلفائنا لتعديل معاهدة مونتريه بالغاء المحاكم المختلطة فوراً وانتقال اختصاصها إلى القضاء الأهلى خصوصاً بعـــد ما قلت

القضايا التى ترفع بها وبعد وضع أموال رعايا الأعداء تحت الحراسة وسريان التقاضى باسمهم . ويعد نجاح المحاكم العسكرية فى أداء مهمتها فى محاكمة المصريين سواء بسواء رغم ان حكمها نهائى لا سبيل إلى الطعن فيه ورغم سرعة الاجراءات وصرامة العقوبات . . . لأنه ما دام الأجنبي قد قبل محاكمته أمام محاكم استثنائية مصرية باجراءات شاذة فلا شك من قبوله التقاضى أمام المحاكم المصرية العادية ويكون قبول هذا العرض من الدول الحليفة مكافأة أولى لمصر على اخلاصها ووفائها بالتزاماتها فى فترة الحرب الحالية .

ولنفرض ان الحرب تنتهى قبل انتهاء فترة الانتقال بمدة ما ، فهل نبقى مكتوفى الأيدى حتى نهاية هذه الفترة أم نعجل بالالغاء ونجنى جزاء الاخلاص وثمرة الوفاء بتعهداتنا أثناء قيام الحرب وإذا كانت الصين قد ألغت الامتيازات الأجنبية أخيراً فمن العار أن تظل مصر ، قلب الاسلام النابض وزعيمة الشرق ، تظل ترسف تحت بقايا الامتيازات حتى نهاية أجل لامحل لانتظاره . ونود أن نكرر ان قبول ضيوفنا الأجانب دون اعتراض أو تذمر محاكمتهم كالمصريين أمام المحاكم العسكرية المصرية ونضيف إلى ذلك إن كثيراً من الأجانب والشركات الأجنبية يتنازلون الآن عن حقوقهم فى التقاضى المختلط ، وينصون فى عقودهم على قبول التقاضى الأهلى ، وما أقدموا على ذلك

إلا لأنهم واثقون ان العدالة والضمانات سواء وان المحاكم الأهلية لا تقل نظاماً أو عدالة عن المحاكم المختلطة . وان القانون الأهلى قانون وضعى كالمختلط اشتق مثله من القانون الفرنسى الذى تطبقه أغلب بلدان العالم المتمدينة .

وما دامت الوثائق والمعاهدات يعمل بروحها لا بنصها فلا داعى مطلقاً للتريث والانتظار فما أيسر التعديل فى فترة الانتقال ، وفى الغاء المحاكم المختلطة حتى تكون المسائل التى نتقدم بها على مائدة الصلح أوسع أفقاً وأبعد أثراً .

الفصل الثانى

توحيد جهات القضاء وإنشاء المحاكم الوطنية

قلنا فى الفصل السابق انه ينبغى انتهاز فرصة الحرب الحالية والغاء المحاكم المختلطة فوراً دون انتظار فترة الانتقال وسيان ألغيت المحاكم المختلطة فوراً أو عند نهاية الأجل فى ١٤ اكتوبر سنة ١٩٤٩ فسينتقل الاختصاص إلى المحاكم الأهلية فهل وصلنا إلى غايتنا وحققنا آمالنا فى توحيد جهات القضاء فى مصر ؟ الجواب بالنفى . انه من المؤلم حقاً أن نجد تعدد جهات الاختصاص القضائى فى مصر تعدداً متنافراً يقوض أركان العدالة ويوصمها بوصمة لا تتفق مع روح العصر والنهضة والاستقلال مما لا نجد مثيلا له فى أية دولة متمدينة فيوجد عندنا محاكم مختلطة شرعية وأهلية ومجالس حسبية وملية وبطرخانات وحاخامانات حسب مذهب كل فرد وملته وعندنا محاكم ومجالس عسكرية ولجان تحكيم ومحاكم حدود ومركزية ومرور وضرائب ومخدرات وأحداث وخلافه ، وتلك المحاكم يختار رجال القضاء أنفسهم فى توزيع جهات الاختصاص بينها وفى التعارف عليها بل فى كيفية الوصول اليها . وتلك المجموعة الغريبة من اللوائح والقوانين التى تحدد اختصاص كل جهة والتى تتضارب وتسبب التفكك فى ميزان

العدالة الاجتماعية والقضائية فيختار المتقاضون فى رفع قضاياهم إلى الجهة المختصة ويتلاعب المتشاحنون ويتواطؤون على ضياع حقوق خصومهم بالدفع بعدم الاختصاص وأحياناً بتغيير ديانتهم للتخلص من نفقة أو رفع دعوى طلاق . فتهدر حقوق الأفراد تحت تأثير هذه الفوضى القائمة نتيجة تشعب جهات القضاء فلكل لائحة قانون ولكل طائفة ولكل جريمة جهة اختصاص معينة

فمن العار الغاء المحاكم المختلطة وبقاء الحال على ما هى عليه فى محاكمنا الأهلية على هذا الوضع الذى يحط من كرامة البلاد ويقلل من قيمة وحدتها القومية فالاصلاح يجب أن يكون شاملا للبنيان القضائى كله بتوحيد جهات القضاء والغاء هذا التعدد . وقد آن لنا أن نواجه الحقائق كما هى مهما كانت مؤلمة ولا نجرى وراء محاولة ارضاء طبقة أو طائفة معينة بتخصيص جهة معينة للتقاضى قد تكون هذه الطبقة أو تلك الطائفة أول من يلحقه الضرر من بقائها والفوضى ضاربة أطنابها فى تعدد جهات الاختصاص

فليكن هدفنا بعد الحرب توحيد جهات الاختصاص ومجالس القضاء فى محاكم واحدة يطلق عليها المحاكم الوطنية ويلغى ما عداها أو يدمج فيها ، وتشمل اختصاص كل من يقطن بالأراضى المصرية من مصريين وأجانب وتكون فيها دوائر لنظر الأحوال الشخصية

المسلمين وغير المسلمين يجلس فيها عضو من كل طائفة . ودوائر لنظر الدعاوى المدنية والجنائية على أن يحال اختصاص المحاكم المركزية والمرور والضرائب والمخدرات وما شابه ذلك للدوائر الجنائية فلا معنى لتخصيص محكمة لكل نوع من أنواع الجرائم التى فى درجة واحدة بل يجب أن يكون اختصاص القاضى الجنائى شاملا لجميع الجرائم .

بقى أن نقول بأن توحيد جهات القضاء فى مصر يستلزم توحيد القوانين التى تطبق فى البلاد بقدر الامكان .

كما أنه من العار أن تلجأ وزارة العدل لاستئجار بعض الدور للجزئيات فى دائرة كل قسم لتسهيل المشقة للمتقاضين جرياً وراء القاعدة المعروفة فى المرافعات ان الدعوى ترفع أمام محكمة المدعى عليه . فان سهولة المواصلات فى المدن فى الوقت الحاضر تستدعى توحيد دور القضاء فى بناء واحد فتوفر المشقة على المتقاضين ورجال القضاء وما أسهل أن تجمع المحاكم الجزئية ومجالس الأحوال الشخصية بعد انشاء المحاكم الوطنية فى بناء المحكمة المختلطة بعد الغائها وتمصيرها دون أن تتكبد خزينة الدولة شيئاً

ومصر هى الدولة الوحيدة فى العالم التى تجنى ميزانيتها ايراداً من وزارة العدل . فالمفروض ان الدولة تنفق على القضاء والتعليم والجيش

ولا تنتظر منها موردا وبتقرير استقلال القضاء ورفع مرتبات القضاة وزيادة موظفى المحاكم حتى لا ترتبك القضايا بسبب قلة موظفيها خصوصاً بعـــد الغاء المحاكم المختلطة وتوحيد جهات القضاء الوطنى وزيادة السكان المطردة فى البلاد وما تخلفه الحرب من أعباء جسيمة ومنازعات كثيرة فلنعد العدة لمواجهة مقتضيات هذا التطور ، خصوصاً وان العدالة هى أهم مرافق الدولة التى تحتاج إلى بذل الهمم وتوحيد الجهود لخدمتها فالنظام والأمن العام لا يستتب فى البلاد إلا بتوطيد أركان العدالة وتوحيد جهات القضاء فعلى حكومتنا ورجال الأحزاب على اختلاف مشاربهم أن يتضافروا فى العمل على تخليص البلاد من هذه الفوضى الضاربة أطنابها فى دور القضاء مما يصيب عزتنا القومية فى الصميم ويتنافى مع مظاهر نهضتنا المباركة باذن الله

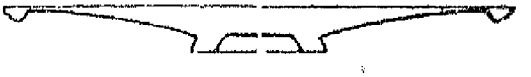

الفصل الثالث

صدور العفو الشامل فى الجرائم العسكرية بعد الحرب

لا شك ان الحرب الحالية قد أثرت فى الحياة الاجتماعية فزادت أعباء المعيشة بارتفاع أسعار الحاجيات وقد احتاجت جيوش الحليفة التى وفدت إلى مصر إلى الأيدى العاملة للخدمة فى معسكراتها خلف خطوط القتال من أشغال ميكانيكية ونقل المؤن والعمل فى ورش الاصلاح لآلات الحرب وخلافه فأقبل كثير من عمال مصر إلى هجرة القرى والمصانع الأهلية وتفضيل العمل فى معسكرات جيوش الحليفة ووجد كثير من العمال العاطلين أبواب الرزق مفتوحة فى هـــذه المعسكرات بأجور مرتفعة واتهم الكثير منهم فى جرائم مختلفة وحكم عليهم بأحكام مقيدة للحرية من محاكمنا العسكرية وأكثر هؤلاء من طبقة التجار الذين أغرتهم ظروف الحرب فجروا وراء ذلك المكسب الوفير تارة بالامتناع عن البيع وطورا إلى تجاوز التسعيرة الرسمية إلى غير ذلك من أساليب الجشع مما أدى ببعضهم إلى المحاكم العسكرية والزج بهم فى السجون ليكونوا عبرة للغير ومحافظة على كيان البلد الاقتصادى فى ظروف الحرب العصيبة حتى يجـــد كل فرد الغذاء والكساء اللازم له بالأسعار الملائمة

وهؤلاء الفتيات البائسات اللاتى وجدن فى الحرب وسيلة للكسب المغرى من العمل فى البارات والملاهى للترفيه عن الجنود فزلت أقدام بعضهن فى الرزيلة وشجعهن على ذلك بعض من لا خلاق لهم مما اضطر أولى الأمر إلى سن عقوبات رادعة .

وقد امتلأت إداره تحقيق الشخصية بسوابق هؤلاء المجرمين عسكرياً والذين قد اضطرتهم ظروف الحرب والطمع فى الكسب المغرى إلى ارتكاب هذه الجرائم العسكرية وليس من العدالة فى شىء أن يظلوا بعد الحرب موصومين طوال حياتهم بوصمة العار والجريمة وحرمانهم من الرزق الحلال والاستقامة والتوبة فى أيام السلام ولنفتح أمامهم باب الأمل للتوبة ولنعطيهم فرصة للاستقامة باستصدار قانون العفو الشامل عن جميع الجرائم العسكرية ورد اعتبارهم

هذا ما نأمله من ولاة أمورنا العادلين

الباب الثالث

الناحية الاقتصادية

الفصل الاول

الاقطاعيات الزراعية والأراضى البور

الملكية الزراعية فى مصر ليست موزعة توزيعاً عادلا وتطورات الحالة الاجتماعية بعد الحرب تقتضى إعادة النظر فى توزيع الثروة العقارية فى البلاد . وإذا كان الدستور ينص على حماية الملكيات الصغيرة والتوسع فيها وفرض الضرائب الباهظة على كبار الملاك واستخدام هـــذه الضريبة فى استصلاح الأراضى البور وتوزيع الاقطاعيات الزراعية على صغار الفلاحين لتشجيع الملكيات الصغيرة وإيجاد التوازن بين الثروات ، وبذلك قد نكون وفقنا بين مصلحتين ؛ حماية الملكية الفردية من ناحية ، وتوزيع الثروة العقارية توزيعاً عادلا من ناحية أخرى ، فانه من أحط الظواهر الاجتماعية هذا التفاوت الشاسع بين الطبقات فى مصر وتمتع نفر قليل من كبار الزراع بالضياع الواسعة وحرمان السواد الأعظم من الشعب ، وهم طبقة الفلاحين من النذر اليسير الذى لايكاد يكفى قوت أسرته . فان كيان الأمة قائم على

سواعد صغار الفلاحين ، فهم مصدر خيراتها فى السلم وحصن دفاعها فى الحرب . وان الانقلابات الاجتماعية والمذاهب المتطرفة كانت أبداً نتيجة اختلال التوازن فى توزيع الثروات والفارق الشاسع بين الطبقات .

وقد دأبت حكومتنا فى العهد الأخير على توزيع بعض الاقطاعيات الزراعية على عدد قليل من خريجى المعاهد الزراعية لمكافحة البطالة بينهم . ونحن نجد ان هذه السياسة خاطئة وغير مجدية كلية . فمن باب أولى تعمل الدولة على اصلاح الأراضى البور وتوزيعها على صغار الفلاحين بأقساط ضئيلة وبذلك نحافظ على التوازن الاجتماعى فى الثروة العقارية .

أما خريجو المعاهد الزراعية فسوف تستخدم مواهبهم فى ميدان الأعمال الحرة بتأسيس الجمعيات التعاونية الخاصة بالمنتجات الزراعية بعد أن ترصد لها الحكومة اعانات دورية ؛ فيجنوا من ورائها ربحاً وفيراً وتعود على البلاد بالخيرات ، خصوصاً ان أغلبهم من أبناء كبار المزارعين وهم فى غنى عن منحهم هذه الاقطاعيات وغير معتادى الاستقرار فى الريف ، وأجدى لمصلحة البلاد أن توزع هذه الاقطاعيات الزاعية على صغار الفلاحين وهناك مساحات شاسعة من الأراضى البور قابلة للاصلاح والتوزيع على صغار الفلاحين ولو

فى صورة منحه مقابل استصلاحها فتزيد مساحة الأراضى الزراعية ووفرة حاصلات البلاد من ناحية وتعزيز موارد الدولة بفرض الضرائب عليها مستقبلا وتشجيع الملكيات الصغيرة من ناحية أخرى وبهذه المناسبة نشير انه من الواجب سرعة البت فى تنفيذ ضريبة التركات على أصحاب الثروات الضخمة فى مصر فمن حق الدولة أن تنتفع من ثرواتهم لاصلاح شئون البلاد . وقد خسرت مصر خسارة فادحة من جراء عدم فرض هذه الضريبة فيما سبق خصوصاً بعد تغلغل الضرائب فى شتى مظاهر النشاط الاجتماعى فى الأمم وان التركات هى المصادر التى يجب أن تجبى منها الضريبة الاولى لأنها تؤول إلى الورثة دون أى تعب أو كد فمن حق بيت المال وخزينة الدولة أن تشارك الورثه فى جزء من هذه التركة للانفاق منها فى وجوه الاصلاح والخدمة الاجتماعية ورفع مستوى المعيشه فضريبة التركات هى أعدل أنواع الضرائب لتحقيق العدالة الاجتماعية وإن شعار الأمم بعد الحرب سيكون الفرد للمجموع والمجموع للفرد فتضامن الأفراد خير كفيل لحفظ النظام الاجتماعى ودرء المذاهب المتطرفة

الفصل الثانى

مصر الصناعيـــة

كانت مصر قبل الحرب تعتمد كل الاعتماد على محصولها الرئيسى وهو القطن باعتبارها بيئة زراعية وكانت مصنوعاتها ما زالت فى مهدها إذا استثنينا صناعات الغزل والنسيج التابعة لبنك مصر وصنع الزجاج والجلود والأثاث وبعض الصناعات اليدويه البسيطة ، وتعتمد البلاد فى صناعتها على ما يرد من الخارج إذ كانت طرق الملاحة مفتوحة لكافة الأساطيل التجاريه وعند ما نشبت الحرب العالمية الحاضرة ظن بعضهم انها كمثيلتها الحرب العظمى الماضية ستظل فيها طرق الملاحة مفتوحة ويرتفع ثمن محصول البلاد الرئيسى وهو القطن وتجد له أسواقاً رائجة فى الخارج وتستورد ما تشاء من الحاجيات الصناعية . ولكن الحال قد تغيرت عن مثيلتها فى الحرب الماضية فسدت طرق الملاحة وبثت الألغام فى طريق الأساطيل التجارية واضطرت السفن إلى أن تسلك طريق الكاب فلا تصل الموانىء المصرية إلا بعد شهور طويلة تحمل الذخائر والمؤونة للجيوش الحليفة التى لها الفضل فى حمل البضائع للأهالى المدنيين فشعرت البلاد لأول مرة بالخطـــأ وقصر النظـــر فى سياستها الزراعيـــة

وقد قلبت الحرب الحالية نظرياتنا التقليدية العتيقة بأن بلادنا زراعية فقط ويكفينا الاعتماد على محصول القطن فأصبحت بين ليلة وضحاها تبحث عن طريق لتصريف قطنها فلم تجد فتضطر حكومتنا إلى معالجة الحال بالاعتماد تارة على الحليفة بالمشاركة فى شرائه وتخزينه أو تصريفه فى أساطيلها وتارة باصدار قرض وطنى لشرائه وتصريفه تحت مسئولية الحكومة

وأضحت حكومتنا تواجه الزراع بالأمر الواقع وبأن البلاد فى فى حاجة إلى القمح والذرة أكثر من حاجتها إلى القطن واضطرت الى استصدار أوامر عسكرية لتحديد مساحة الأراضى التى تزرع قمحاً وذرة والاستيلاء على نسبة معينة من المحصول حيث تضمن غذاء الشعب الأساسى وتموينه وتأمن شر المجاعة طوال مدة الحرب وارتفعت أثمان الخضروات والفواكه ارتفاعاً فاحشاً بسبب مقتضيات الحرب فأغرى التجار الى التسابق لشرائه بأثمان مغرية وانقلبت سياسة البلاد الزراعية وأصبحت زراعة الخضروات والفاكهة والقمح والذرة فى المقام الأول وأما زراعة القطن ففى المقام الثانى وهكذا تغير الحروب دستور الحياة الاقتصادية فى البلاد فى أشهر معدودة لم تستطع القرون الطويلة أن تؤثر فيها .

كذلك تطورت الفكرة الاقتصادية واتجهت نحو الصناعة بعد

ما ذاقت البلاد مرارة الحرمان من بعض المصنوعات واضطـــرار الأهالى إلى شرائها بأثمان فاحشة لانقطاع ورودها من الخارج طوال مدة الحـرب . وقد أدت مصانع الغزل والنسيج التابعـة لبنك مصر خدمات جليلة لسواد الشعب فوجدت ما يرتديه بسعر ملائم ولو كان نشاطها محدوداً . وقد شعرت البـــلاد بأزمة واحتياج إلى الأدوية والعقاقير التى كانت ترد من الخارج وخاصـة من المانيا ـــ واضطر المرضى إلى شراء ما تبقى منها فى الأسواق بأثمان فاحشـة وهم مهددون بين الموت أو الغبن فى الشراء ففضلوا أخف الضررين وقس على ذلك سائر حاجياتنا الصناعيـة التى تفتش عنها فى كل مكان فلا تجـدها من اللمبات الكهربائية والورق الذى ارتفع سعره وزاد ثمنه وكذلك اطارات السيارات التى حددت استهلاكها وزارة التموين وأدوات السيارات وقطع تغيير سائر الآلات الميكانيكية وواسورات الغاز وغير ذلك من الحاجيات الذى شعر كل فرد بتعذر الحصول عليها .

فالحـــرب الحالية قد أنارت الأذهان إلى ان مصر لن تستطيع بوضعها الحالى كفاية نفسها بنفسها . وانها فى أشـد الحاجة إلى تنمية بعض الصناعات المحلية وانشاء بعضها الآخـر . خصوصاً ان صحارى البلاد غنية بثروتها المعدنية من مناجم الحديد والذهب وآبار البترول وسائر المعادن اللازمة لانشاء الصناعات الكيماوية والآلات الميكانيكية .

وقد شعرت البلاد بخسارة فادحة من عدم تنفيذ مشروع توليد الكهرباء من خزان اسوان وما كانت ستدره على مصر من أرباح طائلة من صناعة السماد وانشاء مصانع الذخيرة وغيرها من المصانع التى تؤسس عليها نهضة بلادنا الصناعية .

فالتطور الطبيعى لمصر بعد الحرب هو اتجاه البلاد وجهة صناعية بحتة وأول ما يجب نحو ولاة أمورنا بعد الحرب هو المبادرة إلى تنفيذ هذا المشروع العظيم الذى تقام عليه نهضة البلاد الصناعية فتستخدم هذه القوى الكهربائية فى انشاء المصانع الشامخة للأسلحة والذخائر والطائرات والسفن والسيارات والصناعات الكيماوية كالسماد والأدوية وسائر المصنوعات التى ترد من الخارج فتستطيع البلاد أن تكفى نفسها بنفسها وبخاصة فى الظروف الاستثنائية .

وتعتمد البلاد فى انشاء هذه المصانع على أموال أغنيائها المدخرة فتستثمر خير استثمار وتعود على أصحابها بالأرباح الطائلة ويخدمون وطنهم خدمة جليلة بتدعيم نهضتها الصناعية وفتح أبواب الرزق لشبابها العاطلين بعد الحرب .

ومن أهم المشروعات الصناعية بعد الحرب انشاء مصانع الورق والسماد والعقاقير واللمبات الكهربائية وسائر الصناعات التى عانت البلاد من أجل انقطاعها أزمات عنيفة ابان الحرب الحالية .

ونهضة مصر الصناعية تخدم بيئة البلاد الزراعية بطريق غير مباشر فاستخراج السماد مثلا من مشروع توليد الكهرباء من خزان اسوان يوفر ملايين من الجنيهات تذهب الى الخارج سنوياً وتضاعف غلة الأراضى وقد لمسنا جميعاً مدى الأزمة الزراعية التى سادت البلاد ابان الحرب الحالية بسبب انقطاع ورود السماد وقلة السماد الطبيعى وعدم كفايته لتسميد الأراضى من ناحية أخرى .

ويجب أن يتجه التعليم العام فى مصر بعد الحرب اتجاهاً فنياً صناعياً فتستطيع البلاد أن تجند انصاف المتعلمين وتستخدمهم فى المصانع والمعامل ويعلمون ان مجد أوطانهم وسعادتهم هو العمل فى هذه الصناعات الميكانيكية لا التوظف فى الحكومة بمرتب محدود والقضاء على آمالهم فى « الروتين » الحكومى الجامد .

فليتقدم شبابنا المتعلم على تعلم الميكانيكا والطيران واللاسلكى والكهرباء وسائر الصناعات التى تؤسس على دعائمها نهضة البلاد الصناعية فتزداد الثروة القومية ويرتفع مستوى معيشة الأفراد وتفتح سبل الرزق للعاطلين .

ومن ألزم المؤسسات الصناعية بعد الحرب هو انشاء بنك التسليف الصناعى لتمويل الشباب المتعلم وسائر الصناع بما يحتاجون اليه من رؤوس أموال ضئيلة لإنشاء الصناعات البسيطة وشق طريقهم

فى ميدان الأعمال الحرة وتشجيع الصناعات الناشئة المحلية لتنمو وتزدهر .

وقد انتهى الزمن الذى نقول فيه ان الحكومة تستطيع عمل كل شىء فحكومات العالم كلها لا تعمل شيئا فى هذا الباب بل تعتمد النهضات الصناعيـــة فى سائر البلدان على أموال الأغنياء والشركات الحرة .

بقى أن نقول ان نهضة مصر الصناعية بعد الحرب فى حاجة الى خبرة الخبراء الأجانب كما انها فى حاجة الى رؤوس الأموال الأجنبية أيضاً مؤقتاً ولا شك انها نفعت البلاد فى شتى نواحى النشاط والعمران

الباب الرابع

الناحية الاجتماعية

الفصل الاول

مجانية التعليم العام وانشاء جامعة أسيوط

مما لا شك فيه ان نسبة المتعلمين فى مصر ضئيلة جداً لا تتناسب مع نهضة البلاد الأخيرة ولا تتجاوز ٢٠ فى المائة وان التعليم الالزامى لم تفد البلاد منه الثمر اليسير وما زال الجهل متفشياً فى أنحاء البلاد . وان كل قرش تنفقه الدولة فى التعليم يعود على الوطن بالنفع الجزيل وان بلداً يتفشى فيه الفقر والجهل والمرض بين سواد الشعب ويقتصر التعليم العام فيه على القادرين لأبعد ما يكون عن الديموقراطية الصحيحة

وأول واجب على حكومتنا بعد الحرب فى أوجه الاصلاح الداخلى بعد تعميم مجانية التعليم الابتدائى ، وبعد نجاح هذه التجربة ينطبق فى مرحلة التعليم الثانوى ولا يدفع الطالب نفقات تعليمه إلا فى التعليم الجامعى .

ودلت الاحصائيات ان نحو ٦٥ فى المائة من تلاميذ المدارس

الابتدائية يتعلمون فى معاهد أهلية تابعة لبعض الجمعيات الخيرية والطائفية ، وترصد لها الهبات والخيرات من الهيئات الدينية فلن تكبد المجانية خزينة الدولة سوى نصف مليون جنيه فى كل مرحلة . ولا عذر بعد اليوم فى تثقيل كاهل الميزانية

ورب معترض يقول ان مجانية التعليم العام يؤدى الى كثرة انصاف المتعلمين العاجزين عن التعليم الجامعى لنفقاته الباهظة والذى يخشى أن يصبحوا عالة على الأمة ويزيدوا مشكلة البطالة تعقيداً .

وردنا على ذلك أنه لا خوف بتاتاً من نشر التعليم العام وتعميم المجانية ولو فى جميع مراحله ما دام يتماشى مع حاجيات البلاد ونهضتها الصناعية ويتجه اتجاهاً عملياً فنياً يربى فى النشء النزعة الاستقلالية حتى يستطيع نصف المتعلم إذا عجز عن التعليم الجامعى أن يجد بنفسه الاستعداد الكافى لغزو ميدان الأعمال الحرة ولا يعتمد على الوظائف الحكومية المحدودة ولا يلجأ اليها إلا كل عاجز عن مواجهة الأعمال الحرة وسبل الرزق المتسعة .

ويسرنا حقاً أن نكتب هذا الفصل فى الوقت الذى تحتفل فيه جامعة فاروق الأول بالأسكندرية باهداء الدكتوراه الفخرية للجامعة لجلالة مليكنا المحبوب ، وفى الوقت الذى يفكر فيه ولاة أمورنا فى اختيار مكان لائق لبناء هذه الجامعة الفتية بعد أن ترعرعت وأقبل

عليها طلبة العلم يرتشفون منهله العذب من كل ناحية من أنحاء القطر بعد أن ضاقت بهم جامعة فؤاد الأول بالقاهرة

وان نجاح جامعتنا الجديدة بالأسكندرية والاقبال عليها بمثل هذه السرعة لدلالة على رسوخ الروح الجامعية بين شبابنا وتقدير الأهالى لمكانة التعليم الجامعى فى أنه أداة تثقيف لا وسيلة للعيش والارتزاق وهذا ما يشجعنا الى المناداة والمطالبة بانشاء جامعة ثالثة بالصعيد وليكن مركزها أسيوط ، يطلق عليها جامعة أسيوط فيجد أبناء الصعيد بين ظهرانيهم جامعة مصرية لنشر الثقافة الجامعية فى وسط آثار الفراعنة بالأقصر واسوان وتكون مناراً علمياً تشهد بحضارتين عظيمتين ، حضارة مصر الفرعونية ومصر الفاروقية ! ! .

بقيت لنا كلمة نود أن نقولها بمناسبة التعليم الجامعى فى مصر ، وهى أن أعظم جامعات العالم تنشأ من هيئات حرة وتغذيها أموال وتبرعات الأغنياء من المواطنين وهبات المقتدرين من الأهلين ، فلا تكون الجامعة خاضعة « للروتين » الحكومى وتمتاز بالطابع الأميرى بل تكون مستقلة استقلالا ذاتياً عن الاشراف الحكومى وما على الحكومة الا الاعتراف بشهاداتها وتغذية ميزانيتها بالاعانات . ويوجد فى الغرب وفى أصغر دويلاته بدل الجامعة جامعات عدة

وقامت النهضة الأوروبية الحديثة والاختراعات التى أدهشت العلم والعلماء على أكتاف هذه الجامعات

وعندنا فى مصر أغنياء كأغنياؤهم ، قادرون على انشاء الجامعات والانفاق عليها ورصد الهبات لاعانتها بتبرعاتهم . فمن العار أن نجد بين ظهرانينا نزلاءنا الأجانب تنشىء كل طائفة منهم على قلة عـــدد جالياتها المعاهد العلمية والجامعات الحرة بأموالهم الخاصـة فتجد جامعات انجليزية وأمريكية وفرنسية الخ . . لنشر الثقـافة خارج أوطانهم ولا نجد من أغنيائنا المصريين وما أكثرهم من يفكر فى نشر التعليم الجامعى داخل أوطانه !

بل إذا تصفحنا سجل جامعتنا الأولى (فؤاد الأول) لا نجد بين طياته سوى النذر القليل من هبات المتبرعين وكل اعتمادها فى ميزانيتها على خزانة الدولة ! مما يؤثر فى الروح الجامعية ونزعتهـا الاستقلالية ويوهم دائماً بفكرة التبعية والاشراف الحكومى

فلنتوجه بكلمتنا هذه إلى أغنيائنا الكرام ، ففى هذا الميدان الوطنى الشريف وساحـة التعليم الجامعى الطاهر ، يتبارى المواطنون برصد أموالهم ووقف ثرواتهم على انشاء الجامعات الحـرة لتخليد ذكراهم ورفع لواء الوطن .

الفصل الثانى

مشكلة البطالة فى مصر بعد الحرب

مما لا شك فيه ان الحروب يتخلف عنها أزمات مالية وانقلابات اجتماعية ورد فعل فى دوائر الأعمال الحرة والحكومية وتطور فى حياة الأفراد

فهؤلاء الجنود البواسل ، وقـــد أدوا رسالتهم فى الدفاع عن أوطانهم يعودون لأعمالهم التى مارسوها من قبل ؛ وهذه المصانع التى انفردت بتموين الجيوش المتحاربة بالذخائر والأسلحة تعود لحالتها المدنية بتموين الأهلين بالملابس والأسمدة وغيرها من مقتضيات العمران والمدنية

وهذه الطائرات التى كانت تفتك فتكها الذريع بالمدنيين الآمنين فتخرب دورهم وتقتل أبرياءهم تؤدى رسالتها الانسانية فى السلم بربط بلدان العالم بشبكة جوية من المواصلات السريعة لنشر التجارة وقل ما شئت عن سائر مظاهر الحياة الاجتماعية التى تعود جميعها إلى حالتها الأولى الطبيعية بعد زوال الطوارىء والحروب المفجعة

وقد عانت بلادنا ويلات هـــذه الحرب وقاست شر أزماتها ووقفت حركة الاصلاح الداخلى وجمدت مرافق الدولة استعداداً

للطوارىء وتطوعت الأيدى العاملة للخدمة فى معسكرات الخليفة وأغرتها الأجور المرتفعة التى لا تتناسب مع ما كانوا سيتقاضونه فى المصانع أيام السلم وهؤلاء التجار الذين راجت بضاعتهم والزراع الذين ارتفعت أثمان حاصلاتهم وأصحاب الأعمال والمال والشركات الحرة الذين استغلوا ثرواتهم فى هذه الحرب فتضاعفت وشجعتهم الأرباح الوفيره على جزل العطاء للأيدى العاملة .

وهذه المطاعم والفنادق والبارات التى راجت حالها بنزلائها من جنود الخليفة وسخائهم فى العطاء فتضاعف عدد عمالها وترفع أجورهم — وهذه الشركات والبنوك الأجنبية التى اعتقل بعض موظفيها لانتمائهم للأعداء ووضعت أموالهم تحت الحراسة قد استعاضت بالشباب المصرى عوضاً عنهم حتى لا يقف دولاب العمل فيها

فلا شك قد فتحت الحرب الحالية أبوابها لآلاف من العمال والشبان المتعطلين فجندتهم لخدمة الجيوش الخليفة بأجور مغرية وراجت حالة الهيئات الحرة فساعدت على السخاء فى أجورهم وتضاعف عددهم .

ولكن عند ما تضع الحرب أوزارها ماذا يكون مصير هذا الجيش المدنى المجند العامل ؟ أيعود إلى حظيرته الأولى فلا يجد لنفسه

إلا عملا تافهاً وأجراً ضئيلا ؟ أم يظل متعطلا بأمل الكسب الوفير أو قابعاً فى وظيفة حكومية يدفن فيها كفاءته ومواهبه ؟

ولا شك ان أزمة العاطلين وخصوصاً المتعلمين منهم ستتفاقم بعد الحرب وتكون من أعنف الأزمات الاجتماعية التى ستواجهها البلاد والتى يجب أن يكرس المفكرون وولاة الأمور فى مصر جهودهم لايجاد حل موفق لها من الآن .

فهذا الجيش العرمرم من الأيدى العاملة المصرية التى يستغنى عنها الجيش الحليف بعد نهاية الحرب وهؤلاء العمال والجرسونات الذين يخدمون الآن فى البارات والفنادق ويصبح لا محل لاستمرارهم وبقائهم بعد كساد حالة العمل فى هذه المحال بعد الحرب . . . وهؤلاء الشبان المتعلمون الذين حلوا مؤقتاً فى الشركات الأجنبية محل رعايا المحور المعتقلين فاذا أعيد هؤلاء إلى حرياتهم عاد هؤلاء إلى تشردهم .

وهؤلاء المتعلمون الذين يتخرجون أفواجاً من المعاهد والكليات كل عام ويجدون أبواب الوظائف موصدة ولا يجدون فى أنفسهم الاستعداد الكافى لخوض غمار معترك الحياة الحرة اما بالنقص فى كفاءتهم الفنية أو لعوزهم إلى رأس مال يشقون به طريقهم .

وهؤلاء جميعاً وهم كثيرون هل مهدنا لهم الطريق لضمان مصيرهم بعد الحرب ؟ بعد ما تضاعف عدد السكان فى السنوات الأخيرة

وقلت موارد البلاد وصارت لا تكفى لسداد حاجة بنيها

لعلنا سنذكر فى الفصول القادمة شيئاً عن الهجرة وتحديد النسل وذكرنا فى الفصل الثانى من الباب الثالث شيئاً عن نهضة مصر الصناعية ولنذكر هنا اجمالا ان الزراعة أصبحت محدودة ولا تكفى لقوت الشعب وان أرض مصر قد ضاقت ببنيها لازدياد عدد السكان زيادة مطردة فى السنوات الأخيرة وان علينا أن نتجه بالبلاد وجهة صناعية . وقد علمتنا الحرب الشيء الكثير عن أهمية الصناعة وانها هى الملاذ الوحيد للأيدى العاملة والشباب المتعلم . ولننشيء بنك تسليف صناعى يمد كل صانع بما يعوزه من رأس مال وكل متعلم عاطل بما يحتاجه لشق طريقه فى الحياة الحرة

فالنهضة المصرية بعد الحرب يجب أن تكون نهضة صناعية فهى الخلاص الوحيد من مشكلة البطالة التى تأتى بعواقب وخيمة على طبقات الأيدى العاملة يضاف إلى ذلك فتح أبواب الهجرة إلى السودان كما سنوضحه فى الفصل الرابع من هذا الباب

* * *

كذلك يجب سن التشريع بتمصير الشركات الأجنبية تدريجياً وأن تكون معاملاتها بلغة البلاد القومية وأن يكون ٧٥ فى المائة من

موظفيها من المصريين ، لأنه من المؤلم أن تستخدم رؤوس الأموال الأجنبية فى مصر لاحتكار بعض المرافق العامة والصناعات وتجنى من ورائها أرباحاً طائلة وتحرم المصرى من التوظف بها ويفضل عليه الأجنبي ولو كان أقل كفاءة أو استعداداً

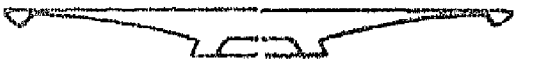

الفصل الثالث

تحديد النسل

ان المشكلة الاجتماعية التى تواجه مصر الآن وبعد الحرب هى مشكلة كثرة النسل بما لا يتفق مع الثروة القومية ويتناسب مع البيئة الزراعية المحدودة الخيرات .

والظاهرة الجديدة الاقبال على الزواج فى ظروف الحرب لكثرة الأرباح وفتح أبواب العمل لآلاف من العمال العاطلين بأجور مغرية لم يحلموا بها من قبل

والمصرى نسال بطبيعته نظراً لعوامل جوية وتربة مصر الخصبة الوفيرة الخيرات واباحة تعدد الزوجات فى الشريعة الغراء فما بال الحال فى الظروف الاستثنائية كالحروب . ودلتنا الاحصاءات الرسمية ان سكان مصر يتضاعفون كل ٥٠ عاماً فضاقت الأراضى الزراعية بقاطنيها وهبط مستوى المعيشة بصفة مستمرة حتى بلغ دخل الفرد فى سنة ١٩٤٠ أقل من ثلاثة قروش يومياً

ومن الغريب ان كثرة النسل لا يتوافر إلا فى الطبقات الفقيرة التى يكاد قوتها لا يكفى أفرادها وأغلبهم من صغار العمال والفلاحين

وذوى الايراد المحدود فمن الحكمة وضع حد لهذه الفوضى فى المجتمع بحماية الطبقات الفقيرة من كثرة النسل وتحسينه بدلا من تركه دون ضابط والتجنى على ذرية هذه الطبقات الفقيرة التى يؤول مصيرها غالباً إلى التشرد والتعطل وارتكاب الشرور ، فالفقر يورث الجريمة .

ونحن نرى ان تحديد النسل يكون بالدعاية له بكافة الوسائل ببيان الأضرار الناتجة من اطلاقه من فقر مدقع وجهل مطبق ، فالعامل الصغير والفلاح والموظف البسيط ينبغى ألا يزيد عدد ذريته عن اثنين أو ثلاثة على الأكثر وإلا أجرم فى حقهم وحق الوطن .

ومن الغريب حقاً أن تشكو أكثر بلاد العالم من قلة النسل ونقص عدد السكان ويشجعون الأهلين لزيادة النسل واطرادهُ وتعمل الدول المحاربة على تشجيع النسل لتجنيد جيوشها فى الحروب التى تفتك بزهرة شبابها فينقص النسل بطبيعته كما ان حالهم غير حالنا ومستوى المعيشة هناك مرتفع لوفرة الثروات الصناعية التى تكفل تشغيل الأيدى العاملة

أما مصر ، بلاد الله الآمنة الوادعة ، وهذه البيئة الزراعية الكثيرة الخيرات قد شجعت سواد الشعب على كثرة النسل دون نظر إلى المستقبل ، وهذه المسألة فى حاجة إلى دعاية وليست فى حاجة إلى تشريع

ومما لا شك فيه ان وجهة نظرنا فى تحديد النسل تتغير لو فتح باب الهجرة إلى السودان دون قيد ، ونمت فى المصريين روح الهجرة والمغامرة واتجهت البلاد وجهة صناعيـــة ، وأنشئت فيها المصانع الوفيرة فعندئذ لا ضرر من كثرة النسل بل من الواجب تشجيعه .

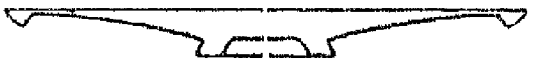

الفصل الرابع

السودان

ثبت بالاحصاء الرسمى ان مصر من أكثر دول الأرض ازدحاماً بسكانها وإذا كانت أمم العالم قد اتجهت إلى الهجرة والاستعمار بكل وسيلة لضمان الرزق لأبنائها ولو أدى ذلك إلى الحروب ؛ وهى أقل من مصر تعدادا فى سكانها فأولى ببلادنا أن تحذو حذوها . وما الحرب العالمية الحالية إلا مظهراً من مظاهر النضال فى سبل التعيش فكلما ضاقت بلاد بأهليها كلما فكرت فى مهجر ومستعمرة لها .

ونصت معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا على فتح باب الهجرة الى السودان أمام المصريين دون قيد أو شرط فالمصرى يسافر إلى السودان كما يسافر إلى الأقصر أو أسوان فلا يشعر أنه انتقل الى بلاد غريبة بل بين أهله وعشيرته فهل تهدر هذه الحقوق المباحة فلا نستغلها ونذيعها ؟ فنضيع حقوقاً كسبناها . بالسكوت وعدم الاستعمال والاهمال ! . . .

والسودان مساحتها شاسعة وأراضيها ما زالت بكرا وصناعاتها ناشئة ومناجمها وخيراتها متوفرة وسكانها ما زالوا دون حاجة البلاد

فهى فى حاجة إلى سواعد أبناء مصر لتعميرها واستغلالها فيفد المصرى إلى القطر الشقيق للرزق والتعمير وتوثيق العلاقات التجارية بين القطرين ويتعامل مع أبنائه معاملة الند للند لا السيد للعبد .

وبدون شك هناك رؤوس أموال مصرية مكدسة لو فتح باب الهجرة أمامها لتدفقت وغامرت بها فى هذه السوق الحيوية واستغلال خيرات البلاد المدفونة .

كما ان هناك شباب متعطل مفكر متعلم لا ينقص الا تزويده من حكومته برؤوس أموال ضئيلة وفتح باب الهجرة أمامه لشق طريقه فى ميدان الأعمال الحرة فيجد لبضاعة بلاده أسواقاً رائجة فى السودان ويغزو ميدان التجارة والزراعة والصناعة هناك فيستغل مواهبه ويكون خير سفير لوطنه وخير وافد على القطر الشقيق بدلا من تشرده فى بلاده وضيق سبل العيش أمامه لقناعته فى بيئته .

ومن ناحية أخرى يستفيد اخواننا السودانيون من هذه الهجرة وتبادل العلاقات التجارية ولا خوف من المنافسة أو التزاحم فالكل يعيش فى رخاء ما دامت الأراضى ما زالت بكراً فى حاجة الى الأيدى العاملة من القطرين الشقيقين . وليست الفكرة استعمارية بل توسع طبيعى اقتضته ظروف العمران والمدنية . ومع الأسف نجـــد بين ظهرانينا بعض الأجانب يفد من بلاده متعطلا لا يملك

شروى نقير وما يلبث أن يجمع الذهب والفضة ويجد أبواب العمل والاستغلال مفتوحـــة فى بلاد يحجم فيها شبابه عن شق طريقه فى ميادين الأعمال الحرة .

ولكن روح الشباب المصرى المتعلم بعد الحرب لا بد أن يتغير فلا يتألم الموظف من نقله إلى اسوان بل يتمنى العمـــل فى أقاصى السودان بدل بقائه عاطلا وعالة على وطنه وذويه فى انتظار وظيفة لا ينالها إلا بشق الأنفس والاستجداء .

ويجب أن نغرس فى نفوس شبابنا من الآن النزعة الاستقلالية وحب الهجرة فى دور العلم المختلفة .

الفصل الخامس

مشكلة الزواج والطلاق بعد الحرب

الأسرة المصرية ضعيفة البنيان مفككة الأوصال من بدء تكوينها حتى نهايتها . يتعارف الفتى بخطيبته عرضاً عن محبة طائشة وعاطفة طارئة أو تتوسط « الخاطبة » فى التعارف بين الخطيبة فتزكى الخطيب خطيبته بقولها انه يملك مال قارون وانه ذو حسب ونسب . . . . وتزكى الخطيبة خطيبها فاذا بها أجمل من كليوبترا ونفرتيتى وانها ترث عن أبيها بعـــد عمر طويل فلان باشا مئات من الأفدنة والعمارات فينخدع كل طرف بالآخر وتفوز هى بالغنيمة وتلوذ بالفـرار . . . فاذا انكشفت الحقيقة المرة تبين ان الزوج موظف بالدرجة التاسعة حرف ج مرتبه لا يكاد يكفى نصف قوته وقد يضيعه فى اللعب والقمار ، وان الزوجة من أقبح المخلوقات التى تؤيد نظرية داروين فى منشأ الخليقة وصلة الانسان بفصيلة القرود ! ! . . وان ثروة أبيها موقوفة أو مثقلة بالديون وان هناك عشرات من الورثة المجهولين يشاركونها فى الارث بعد عمر طويل ! ! . . .

ضربت لحضرة القارىء هذا المثل كصورة مصغرة لبدء الحياة

الزوجيـــة وتكوين الأسرة فى مصر . . لأبين له كيف ينشأ غش الزواج من غش وخداع وتغرير وكيف يبنى على الطمع والرياء ويحاط بالدسائس من الأصهار والأثرياء فما يلبث أن ينهار على بانيه وتتحطم الحياة الزوجية بين ليلة وضحاها بدلا من تشييده على أسس قوية من الصراحـــة والتوافق فى الطبائع والتناسق فى الثروة والانساب .

وأصبحت الحياه الزوجيـة فى مصر لا تطاق من تضارب الطباع وتنافر الأمزجة فالزوج « ماركة » سنة ١٩٠٠ يسجد ليل نهار يتعبد ربه ويغار على زوجته ولا يغشى الملاهى وينعكف فى داره والزوجة من « طراز مودرن » ١٩٤٣ تغشى الملاهى والمراقص وتقتنى أحدث الأزياء ولو خرب بيت زوجها وقد صدق من قال ان البيت مملكة صغيرة للمرأة وان السعادة الزوجيـة تتوقف على حسن تصرفها فان شاءت جعلته جنة ترفرف عليها أسباب السعادة أو قلبته جحيما يخيم عليه مظاهر البؤس والشقاء والأسرة المصرية ضعيفة فى نهايتها كما هى مفككة فى بدايتها ومهدد كيانها بكلمة تصدر من الرجل لامرأته بقوله « أنت طالق » فتنفصم عرى الزوجية لأسباب تافهة وتشرد الذرية الضائعة فى وسط هذا البيت المتهدم ولا تجد من يحميها ويأويها .

وما أكثر حوادث الطلاق فى مصر وما أتفه أسبابها فالأرقام وحدها تتكلم ! ! . . فقد دلت الاحصائيات الرسمية انه من بين ٣٠٠٠٠٠ زواج فى العام الماضى حدث ١٠٠٠٠٠ طلاق أى انهيار ثلث هذا البنيان المؤسس على أسس أوهى من الرمال ! . . فهل بعد هذا يليق لنا أن نقول انه توجد عندنا أسرة مصرية أو عائلة بمعنى الكلمة وهل يرجى فائدة من أمة تفككت أوصال أسرها وتشردت أطفالها والأسرة نواة المجتمع ! . .

ان « هوليود » مدينة الملاهى والسينما التى اشتهرت بكثرة حوادث الطلاق فيها قد فاقتها مصر فى هذا المضمار وضربت رقمها القياسى فى كثرة حوادث الطلاق رغم انها بلاد القناعة والوداعة الوافرة الخيرات . . .

ان بلادنا بعد الحرب فى حاجة الى أسرة موطدة الأركان معززة البنيان تأمن فيها الزوجة شر غضب الزوج ؛ وعلى المشرع المصرى أن يضع من التشريعات الوضعية ما يحمى كيان الأسرة ولا يتعارض مع الشرع الحنيف ، فيجب أن يكون الطلاق أمام المحكمة بعد معرفة أسبابه ومحاولة التوفيق بين الزوجين فى ساحة القضاء واعطاء فرصة لكل منهما للعودة لرشده . فلا يكون الطلاق متوقفاً على كلمة يتفوه بها الزوج أو اشهاد يعمله مأذون الجهة .

والحذر كل الحذر من مشكلة الطلاق بعد الحرب وكثرة حوادثه خصوصاً بعد اضطراب الحالة الاقتصادية وتعطل بعض الأيدى العاملة التى تشتغل بمعسكرات الحليفة حتى تجد لنفسها أعمالا وقس على ذلك سائر الطبقات العاملة التى تكسب أرباحاً طائلة فى الحرب ثم تعود إلى حالتها العادية أو الكساد بعـــدها مما يؤثر فى كيان الأسرة المصرية والحياة الزوجية .

ونحن فى حاجـــة إلى تشجيع الشباب على الزواج باعطاء منح وعلاوات للموظفين منهم فان خير مقوم لأخلاق الجيل الحديث بعد الحرب هو المبادرة إلى الزواج بدل الانغماس فى أحضان الرذيلة مع فرض ضريبة على العزاب منهم تزداد تدريجياً سنة بعد أخرى وتفضيل المتزوجين على العزاب فى وظائف الدولة ومثل هـــذه التشريعات تشريع الطلاق وضريبة العزاب نحمى الأسرة المصرية من الانهيار

الفصل السادس

التوظف والموظفون

قلنا ان اتجاه شباب مصر بعـــد الحرب يجب أن يكون اتجاهاً استقلالياً يدفعهم إلى ميدان الأعمال الحرة ويحبب روح الهجرة والمغامرة الى نفوسهم وتفتح أبواب العمل بالمصانع فى وجوههم وتحصر الشركات الأجنبية وألا يلجأ إلى الوظيفة إلا كل متردد عاثر الحظ وعنـــد الضرورة القصوى فيكون آخر باب يطرقه هو باب الوظيفة الحكومية ، ولا نقصد من ذلك حرمان الدولة من أرباب الكفاءات من بنيها بل حماية الاداة الحكومية من الفوضى وحماية الشباب المتعلم من التدهور الخلقى والتواكل فيظن ان الوظيفة هى أمنيته الكبرى وهدفه الأسمى فى الحياة والمحسوبية هى وسيلة للوصول إلى هذه الغاية فتضيع الضمائر وتفسد الذمم وتوهن الهمم .

ان مشكلة التوظف بعد الحرب تبدأ أولا بحماية المرشحين من داء المحسوبية وأن تكون الأسبقية لمن يفوز فى مباريات تشرف عليها لجان محايدة لهذا الغرض والأفضلية لأبناء الفقراء العاجزين عن غزو ميدان الأعمال الحرة لعـــدم توافر رؤوس الأموال لديهم وحتى لا تسود الروح الاوتوقراطية فى مناصب الدولة

كما ان العدالة الاجتماعية تقتضى المساواة بين خريجى المعاهد التى من درجة واحدة ويكون بتوحيد كادر الموظفين جميعاً العسكريين منهم والملكيين وأن تكون علاوات الترقية والدرجات واحدة بالنسبة للجميع فلا يجد خريجو البوليس والحربية أبواب الوظائف مفتوحة على مصراعيها ومضمونة والترقية بطفرة سريعة والامتيازات جزيلة بينما يظل خريجو المعاهد الأخرى فى درجة أدنى ووظيفة لا تتناسب مع كفاءته ومؤهلاته وأسلوب فى الترقى والعلاوات عتيق وينخر فيه داء المحسوبية .

ثم ان سياستنا نحو الموظفين مع الأسف سياسة حزبية فذاع التملق وشاع التلون بلون كل حكومة قائمة وأصبح الموظفون غير آمنين على أداء أعمالهم فى هدوء واستقرار بل اتخذ بعضهم الدسائس لزملائه وسيلة للتقرب من رئيس أو الترقى إلى درجة أعلا . وما تدخل السياسة شيئا إلا أفسدته فيجب أن يؤمن الموظف على وظيفته ويبتعد ابتعاداً كلياً عن تقلبات السياسة والحكومات وألا يكون قابلا للعزل أو الاحالة إلى المعاش إلا إذا أساء التصرف فى أداء وظيفته وأضر بالمصلحة العامة بعد محاكمته ادارياً أمام مجلس التأديب فلا يكون الموظفون الحوبة فى أيدى الهيئة الحاكمة منهم ابقاء على مصالح الشعب

وخدمة مصالحه فيجب أن يطمئن الشعب الى استقرار وحياد القائمين على خدمته .

كما انه أصبح لا محل لبقاء هذا التشريع الشاذ الذى يحرم الحجز على مرتبات الموظفين وفاء لديونه ، فهو لا يتفق مع العدالة الاجتماعية وهذه الحصانة أفسدت ذمم بعض الموظفين بل أضاعت الثقة فيهم ، كما يجب إزالة فكرة التسلط من عقلية الموظف فيحسن معاملة الجمهور ويعلم انه جلس ليخدم الشعب لا ليحكمه . . .

الفصل السابع

المرأة المصرية والعمـــل

بدأت ظاهرة مشاركة المرأة المصرية واشتغالها بأعمال الرجال منذ سنوات قبل الحرب ، وفتحت المعاهد والجامعة أبوابها لتعليم الفتيات وتشجيعهن بكل وسيلة فوجـــد بين ظهرانينا المحاميات والطبيبات والمدرسات وغيرهن من المشتغلات بسائر أنواع المهن .

فهل من مصلحة الأمة ومصلحة المرأة نفسها أن تشتغـل المرأة بأعمال اختص بها الرجل من قديم الأزل ؟ وهل نقبـل قلب أوضاع الطبيعة فنحرم المرأة من أنوثتها ونودى بهـا إلى التهلكة فى الأعمال الشاقة ومنافسـة الرجال فى أسباب تعيشهـم وفى أعمال لا تتفق مع طبيعتهن ونغلق أبواب الرزق فى وجـوه آلاف من الرجال المحتاجين لاعالة ذويهم ونزيد الاضطراب فى كيان الأسرة المصرية ؟

نحن نوافق على تعليم الفتاة فى جميع مراحل التعليم تعليما يتفق مع استعدادها ومصيرها ولا بأس من اشتغالها عند الاحتياج بأعمال بسيطـة لا تتعارض مع طبيعتها وتتفق مع عواطفهـا . . . بالتدريس والطب والتمريض والأدب والصحافة وفلاحة الأرض بالتعاون مع زوجها

ولكن ليس لها أن تشتغل بالتجارة أو المحاماة أو المصانع والورش حتى لا تجهد أعصابها وتضعف نسلها دون طائل وتزاحم الرجال فى هذه الأعمال الشاقة التى يرزحون تحتها — وليس لها أن تشتغل بالقضاء حتى لا تتأثر العدالة بعاطفتها فيتأرجح ميزانها ذات اليمين وذات اليسار تبعاً لانفعال نفسى أو تأثر وقتى .

وليس معنى هذا القول الحجر على حرية المرأة وحقها الطبيعى فى الحياة وحرية العمل بل ان هذا الحظر جعل لحماية المرأة نفسها من الرجل وحماية الأسرة المصرية من الانهيار . . .

وفى الخدمة الاجتماعية والجمعيات الخيرية مجال واسع للنهضة النسوية فى مصر بعد الحرب فلتتبارى فيها المتباريات انما إباحة كل الأعمال للمرأة دون قيد أو شرط فاهدار لأنوثتها وارهاق لجسمها وتأسيس حياتها على مجد زائف وسراب خادع .

ونحن فى حاجة بعد الحرب إلى « البيت » بالمعنى الانجليزى الصحيح الذى يأوى اليه الرجل بعد عمله فيجد ما يذهب عنه ضيقه ويريح أعصابه ويرعى أطفاله ولا نحتاج إلى مجرد لوكاندة لا يجد فيها الفرد طعامه ويبحث عن شريكته فى الحياة فلا يجدها بجواره بل تشتغل

فى مصنع أو ورشة أو تترافع فى دعوى وتتركه شريداً لا يجد مأوى يرتاح اليه من مشاغل الحياة وهذه الحال الأخيرة سبب زهد الرجل فى بيته وتهافته على النوادى والمقاهى بسبب تهاون المرأة فى تحبيب البيت إلى زوجها . .

الفصل الثامن

توحيد الأزياء بعد الحرب

من المخزى حقاً فى بلادنا ، أن نجد مجموعة غريبة متنافرة من الملابس والأزياء وبخاصة التى يرتديها الرجال . فلباس الرأس « الطربوش » غير لائق فى لونه وغير ملائم لطقس البلاد ويظهر المصرى بمظهر التابع لغيره ، خصوصاً ان الطربوش ليس من أصل تركى . . ومن الغريب حقاً انه ألغى فى البلاد التى ابتدعته . . ويا ليت الأمر قاصر عليه بل بجواره تشكيلة عجيبة من العمائم الخضراء والحمراء والبيضاء والسوداء والعقال والطاقية والقبعة — حتى اضطر بعضهم إلى ترك رأسه عارياً فى وسط هذا الخليط العجيب التى يصح أن تودع فى متحف أو معرض للأزياء ولا تستعرض على الرؤوس بهذا الوضع المزرى الذى يتنافى مع وحدتنا القومية .

بل الأمر أكثر من هـــذا يحتاج الى سن تشريع كالذى سن فى تركيا من عهد قريب يحتم ارتداء لباس واحد للرأس يتفق عليه ويتناسب مع طقس البلاد ولتكن الفاروقية أو القبعة شعارنا .

بقى بعد هـــذا التنافر والتعدد المخجل أيضاً فى ازياء الجسم من

جلباب إلى سروال إلى عباءة وقفطان إلى « حلة » وغيرها من المناظر التى تثير الاشمئزاز منا نحن المواطنون فما بال الأجانب !

وما أيسر توحيد هذا الزى لا بطريق التشريع بل بالدعاية والتيسير بارتداء الزى الأفرنجى الرخيص الذى يصنع فى شركات بنك مصر وغيرها ولا يزيد ثمنه إلا قليلا عن الجلباب .

ويجب أن نصرح ان المرأة المصرية تقدمت الرجل بمراحل طويلة فى هذا المضمار فكانت أكثر توحيداً وتنسيقاً فى زيها .

واذا حبذنا توحيد الزى فى مصر بعد الحرب فيجب أن يتلاءم مع البيئة ففى الريف مثلا يرتدى الفلاح سروالا واسعاً يتفق مع عمله فى الحقول .

بقى علينا أن نشير فى ختام هذا الفصل ، الى انتشار الحفاء بين سواد الشعب وبخاصة الفلاحين والعمال بما لا يتفق مع مظاهر النهضة والاستقلال والمدنية والمسألة فى حاجة الى دعاية قوية ومساعدة من أغنيائنا فى تأسيس المؤسسات الصناعية لصنع النعال الرخيصة وتوزيعها على الأهلين حتى تكفيهم شر الأوبئة والأمراض ونطهر البلاد من مظاهر البؤس والفاقة .

الفصل التاسع

التجنيـــد الاجبارى

ما زال مشروع التجنيد الاجبارى فى مصر يتأرجح بين مجلسى البرلمان ولم يبرز الى عالم الوجود وان مصر بعد الحرب فى أشد الحاجة الى سن هذا التشريع وتنفيذه فوراً لتعميم روح الجندية فى البلاد ، وليس الغرض من فرضها التأهب للحرب بل تربية النشء تربية عسكرية صحيحة تغرس فى نفوسهم روح النظام والعزيمة والمغامرة والرجولة والشجاعة والتضامن والتعاون وحب الوطن وغير ذلك من الصفات اللازمة للجيل الحديث بعد الحرب فينشأ قوياً فتياً مغامراً فى ميدان الأعمال الحرة مقبلا على الهجرة متأهباً للدفاع عن وطنه فى ساعة الحرب والجهاد .

وفضلا عن ذلك فان التجنيد الاجبارى فيه معنى المساواة والعدالة الاجتماعية فلا تصبح الجندية ضريبة قاصرة على الفقراء العاجزين عن دفع البدل وبخاصة سواد الشعب من الفلاحين دون غيرهم من سائر الطبقات بل يكون ميدان شرف يتسابق اليه الغنى قبل الفقير ويتساوى فيه الريفى والحضرى فالجندية خير مدرسة لتعليم الشعب روح النظام .

وينبغى تقصير مدة التجنيد الاجبارى كما يجب تعميم الروح لعسكرية فى كافة أنحاء البلاد فى المدارس والأندية الرياضية الشعبية فان مظاهر الترف والتنعم التى سادت شباب اليوم يجب أن تحمى من شباب الجيل الحديث بعد الحرب .

فيسوده روح الخشونة والتقشف والمغامرة بشق طريقه فى الحياة لرفع لواء الوطن .

الفصل العاشر

اصلاح الاداة الحكومية

يعيب الاداة الحكومية فى مصر الروتين الحكومى الجامد . فالآلة الحكومية فى مصر تسير على وتيرة واحدة من قديم الأزل دون التمشى مع روح العصر الحديث ، فكم من مشروعات هامة اندثرت فى لجان حكومية أزلية وكم من مطالب تعطلت بسبب بطء الاجراءات والتعقيد والجور مما سبب الشلل فى دولاب العمل الحكومى .

ومما يعيب الاداة الحكومية فى مصر النظام التركيزى أى تولى موظفى الحكومة المركزية لكل المرافق العامة سواء كانت مركزية تهم الدولة كلها أو محلية تهم اقليما معيناً منها .

فالنظام التركيزى نظام معيب من الوجهة الادارية ومن أسباب سوء الاداة الحكومية وتعقيد اجراءاتها فى مصر فيجب الاستعاضة عنه بعد الحرب بنظام الحكم الذاتى المحلى كما يسميه الانجليز الذى تمنحه الدولة لأقاليمها بسبب حفظ الأعباء التى تنوء بها الحكومة المركزية .

ومن عيوب الأداة الحكومية فى مصر ان سياسة حكوماتنا دائما ارتجالية ولم يسبق لحكومة أن وضعت لنفسها خطة مرسومة للاصلاح الداخلى والقيام بالمشاريع الهامة لمدة خمس سنوات مقبلة مثلا . . . وهذا نتيجة عدم استقرار الوزارات المصرية فى كراسى الحكم فترة طويلة .

وأصبحت كل وزارة تتولى الحكم تعمل على خطة ارتجالية دون سياسة مرسومة بل قد تتعطل المشروعات المفيدة التى تقوم بها وزارة ما بسبب تهاون الوزارة التى خلفتها فى السير فى تنفيذها . فالاداة الحكومية فى مصر بعد الحرب يجب أن تقام على سياسة مرسومة فى صورة مشروع الخمس سنوات التالية للحرب مثلا . . توضع فى صورة برنامج اصلاحى شامل لجميع مرافق البلاد وتعمل كل وزارة تتولى الحكم فى بحر هذه الفترة على السير فى هذا البرنامج .

ومن أهم ما يجب القضاء عليه بعد الحرب داء المحسوبية فينبغى على الحكومات الحزبية ألا تدفن الكفاءات العاملة النشيطة فى البلاد بل تجند كل عامل كفء من بنيها ولو لم يكن من أنصارها . فالصلة بين الأداة الحكومية والموظف صلة وثيقة .

بقى أخيراً أن نشير إلى مشروع هام يجب ابرازه إلى الوجود فوراً وهو بلدية القاهرة حتى يخف الضغط عن الهيئة التنفيذية المركزية

وتتحسن حال العاصمة وتتفرغ لاصلاح شئونها هيئة ادارية مستقلة للتجديد فى مرافقها الحيوية

ونشير أخيراً إلى وجوب اصلاح حال « البوليس » فى مصر بزيادة عدد رجاله وحسن اختيارهم فقد ضجت البلاد من الشكوى من سوء تصرف « البوليس » وغلظ معاملتـــه الأهلين بتغلغل روح البطش والسيطرة وقلة مرتبات رجاله تؤدى إلى سهـــولة التأثير على ضمائر بعضهم واندفاعهم فى الرشوة . . فيجب رفع مستوى رجال البوليس وتوزيع الاختصاص بينه بما يتفق وما سيلقى عليه من أعباء جديدة بعد الحرب بالتصرف فى شكاوى الأجانب بعد نقل الاختصاص للقضاء الأهلى كما ينبغى انشاء البوليس القضائى فيختار أفراده من بين الشباب المثقف ويرأسه رجال القانون لاجراء التحقيق فى القضايا وبوليس ادارى لجمع الاستدلالات والسهر على الأمن العام .

الفصل الحادى عشر

الريف المصرى

سنقتصر هنا على الكلام على ظاهرة خطيرة طغت على الريف المصرى من قبل الحرب وتفاقمت أثناءها وهى نزوح المهاجرين من القرى الى المدن طمعاً فى الكسب المغرى بخدمة جيوش الحليفة . وتجذب العاصمة بوسائل الترفيه فيها كبار المزارعين فيبعثرون أموالهم فى ليالى صاخبة ونوادى القمار وقد جذبت الحرب صغار الفلاحين قبل كبارهم إلى المدن فتركوا فلاحة الأرض واحترفوا بعض المهن واشتغلوا بالتجارة وخدمة جيوس الحليفة بالمعسكرات فخسر الريف المصرى أضعاف ما ربحوا من جراء هذه الهجرة .

فأول اجراء يتخذ بعد الحرب هو عودة هؤلاء المهاجرين إلى الريف بترغيب القرى إلى نفوسهم بشتى وسائل الترفيه لكبارهم مع رفع أجور صغارهم حتى لا يوجد هذا البون الشاسع بين الأيدى العاملة فى المدن والأيدى العاملة فى الحقول من ناحية الأجور ومستوى المعيشة .

وقلنا ان تطور مصر الطبيعى بعد الحرب هو تطور صناعى فيلزم حماية الريف من قلة الأيدى العاملة التى تنزح عنه الى المدن بشتى طرق التشجيع التى سردناها

هذا — وقد كان من أسباب فشل نظام توزيع الاقطاعيات الزراعية على خريجى المعاهد الزراعية ان اقامتهم فى الريف أصبحت متعذرة بعد ما تعودوا وسائل الترفيه فى المدن التى لا مثيل لها فى الريف المصرى .

بقى أن نذكر بهذه المناسبة انه يجب تعميم تنقية مياه الشرب فى القرى فمن العار على أمة أن يكون سواد شعبها مصاباً بداء البلهارسيا وسائر الأمراض المتوطنة نتيجة تلوث مياه الشرب فى القرى . وأول واجب على حكومتنا نحو الفلاحين هو مكافحة الفقر والجهل والمرض بانشاء مراكز اجتماعية للتعليم والعلاج ورفع مستوى أجورهم ونشر الأندية الرياضية فى القرى وغير ذلك من وسائل الترفيه والتهذيب .

الفصل الثانى عشر

الأيدى العاملة

ان سياسة حكومات مصر نحو العمال ما زالت سياسة ارتجالية غير مستقرة فالآن نقاباتهم الناشئة هدفا للأهواء السياسية والأغراض الحزبية — وإذا كنا أول من نادى بانشاء حزب للعمال بعد الحرب وفقاً لوجهة البلاد الصناعية فلا نقصد به حزباً للمهاترات السياسية بل هيئة عليا للاشراف على مصالح العمال وتمثيل نقاباتهم فى البرلمان .

وقد ارتفعت أجور العمال ارتفاعاً فاحشاً أثناء الحرب الحالية بسبب انتعاش الحالة الاقتصادية فى البلاد واشتغالهم فى معسكرات جيوش الحليفة بأجور مغرية حتى أصبح من المتعذر قبولهم وعودتهم إلى أعمالهم فى المصانع بعد الحرب بأجورهم العادية مما قد يؤدى ببعضهم إلى البطالة .

وبما ان سياسة البلاد بعد الحرب هى تجنيد الأيدى العاملة لتنشيط الصناعات الناشئة فانه من أوجب الواجبات نحو ولاة أمورنا أن يعنوا برفع أجور العمال إلى الدرجة التى تكفل رفع مستوى المعيشة بين سواد الشعب مع نشر مراكز الخدمة الاجتماعية فى محيطهم من تعليم وعلاج ومساكن صحية والمبادرة إلى سن تشريع التأمين الاجتماعى ، الذى نادى به بيفريدج وأمثاله .

الفصل الثالث عشر

مستقبل الطيران فى مصر بعد الحرب

سيكون لبلادنا شأن عظيم بعد الحرب فى عالم الطيران السلمى لأن مصر حلقة الاتصال بين الشرق والغرب ، يساعد صفاء جوها على نشر طرق الملاحة الجوية وانشاء المطارات الرئيسية فيها التى تربطها بسائر نواحى العالم . وسوف يستعاض بالطائرات فى النقل الداخلى عن وسائل النقل الأخرى لأننا نعيش فى عصر السرعة ولا تعتمد البلاد فى قيادة طائراتها على الطيارين الأجانب بل يجب تشجيع تعليم الطيران للشباب المصرى بكافة الوسائل المشجعة بل على الحكومة أن تتحمل نفقات تعليمهم ؛ فكل قرش يدفع فى هذا السبيل يعود على الوطن بجزيل الخيرات . والطيران فضلا عن انه رياضة مفيدة فهو يغرس فى نفوس الشباب روح المغامرة والجرأة والرحلات والهجرة وتوجيهه وجهة استقلالية ومن ناحية أخرى تجد الأمة وقت الحروب نسورها البواسل على استعداد للدفاع عن الوطن .

وإذا قلنا بتشجيع تعليم الطيران للشباب المصرى فاننا ننادى فى

الوقت نفسه بوجوب انشاء مصانع للطائرات والاكثار من المدارس الفنية لتعليم فن الطيران الميكانيكى واللاسلكى حتى لا نكون عالة على الأجانب فى هذا المرفق الحيوى الذى سيكون له شأن عظيم بعد الحرب . وقد شجعنا على لمس هذا الموضوع ما رأيناه أخيراً من اتجاه بعض عظمائنا إلى تعلم الطيران وقيادة الطائرات بأنفسهم فى رحلات إلى القطر الشقيق فضربوا أحسن الأمثال للشباب للنهج على منوالهم .

الفصل الرابع عشر

الصحافة فى مصر بعد الحرب

ما زالت أغلب الصحف المصرية حتى الحرب الحالية صحافة حزبية وقد عانت الصحف أخيراً أزمة غلاء الورق فاضطرت إلى الايجاز فى الكتابة .

ومصر بعد الحرب ليست فى حاجة إلى صحافة سياسية بقدر حاجتها إلى صحافة اصلاحية تتمشى مع نهضة البلاد الصناعية وتكون مدرسة لسواد الشعب وتوجيه الرأى العام إلى المثل العليا .

وأول ما يجب أن نشير اليه فى هذا الفصل وجوب انشاء الصحف الاقليمية فى الريف المصرى حتى لا تتوطن الصحف كلها فى العاصمة ويكون لكل اقليم صحافته التى تعبر عن رغباته واتجاهاته ومدى نشاطه وتراقب الادارة المحلية .

وينبغى علينا أن نشير بمناسبة الكلام عن الصحافة أنه يجب المبادرة إلى استصدار تشريع حماية الملكية الأدبية والفنية حتى يحافظ المؤلفون وذوى الفكر على ثرواتهم المعنوية بدل ترك هذه الكنوز الفكرية فى فوضى دون حماية أو رعاية .

الفصل الخامس عشر

الخدمة الاجتماعية

أنشئت فى مصر أثناء الحرب وزارة الشئون الاجتماعية فأدت خدمات جليلة ولو أن ميزانيتها ما زالت محدودة واستمرار بقائها بعد الحرب محل جدل .

ونحن من رأينا ان أهم الوزارات شأنا وضرورة بعد الحرب هى هـــذه الوزارة الناشئة التى يحسن أن يطلق عليها «وزارة الخدمة الاجتماعيـة» يطلق يدها وتدعم ميزانيتها وتشرف على سائر نواحى النشاط الاجتماعى فى البلاد وما أكثرها بعد الحرب ! . .

وان الفـكرة الحديثـة لنشاط الدولة هى حماية الشعب من الفقر والجهل والمرض بضمان العمل للعاطلين ورعايتهم فى بطالتهم وعلاج المرض ونشر التعليم بين سواد الشعب بالمجان .

ويجب نشر وتعميم مراكز الخدمة الاجتماعية فى المدن والأقاليم ويتطوع الشباب فى أداء هذه الرسالة النبيلة والخدمات الجليلة ويطلق عليهم «جيش الخلاص» لتخليص سواد الشعب من الجهـل المطبق والمرض الفتاك وتطهيره من العادات الرذيلة .

بقى علينا أن نشير إلى أننا لا نحبذ فكرة الغاء البغاء العلنى لأن نتيجته المباشرة هو انتشار البغاء السرى بل الأوجب هو تشديد الرقابة عليه وحصره فى أماكن نائية بعيدة عن وسط المدن وانشاء الملاجىء للتائبات من البغايا والمؤسسات للقادرات على العمل .

وتشجيع الشباب على الزواج بشتى الوسائل فهو الدواء الحاسم لقطع دابر التدهور الخلقى وقد أثبتت التجارب فى أمريكا ان تحريم الخمر أدى إلى تهريبه وذيوعه مما اضطر الحكومة إلى اباحته فوراً

ونشير هنا كذلك انه من أول مهمات الخدمة الاجتماعية بعد الحرب اصلاح حال السجون والاصلاحيات لتكون أداة تهذيب لا تعذيب مع التفرقة بين المسجونين السياسيين فى جـــرائم النشر والمجرمين الحقيقيين ومعاملة الأولين معاملة ممتازة فى سجون تتوافر فيها وسائل الترفيه والصحة وحسن المعاملة بما يتفق مع درجة ثقافتهم ومستواهم الفكرى .

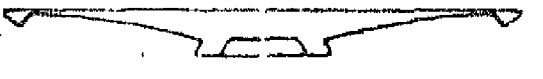

الخاتمة

هـــذا المؤلف الموجز مجرد رسالة إلى شباب الجيل الحديث ورجالات مصر بعد الحرب وعرض لضروب الاصلاح المختلفة . وليكن شعارنا جميعاً بعد الحرب « القوة حق والعمل معاً لمجد الوطن » ! ولتكن للبلاد سياسة مرسومة لمدة محدودة كمشروع الخمس سنوات مثلا ينفذ فيـــه البرنامج الاصلاحى الشامل الذى لا يتبدل بتبدل الهيئة الحاكمة .

ولقد سقنا فى هـــذا المؤلف المعانى فى أسلوب واضح وأوجزنا فى بعض الموضوعات كل الايجاز لمجرد ابراز الفكرة .

وما نتمناه لمصر وقد أصبحت دولة محاربة فى جانب الحلفاء — بعد القرار الذى أجمعت عليه الأمة فى آخر شهر فبراير سنة ١٩٤٥ ممثلة فى نوابها . وذلك توطئة لاشتراك مصر فى مؤتمر سان فرنسيسكو المزمع انعقاده فى ٢٥ أبريل سنة ١٩٤٥ للبحث فى تنظيم العالم بعد الحرب .

ونختم كلمتنا هـذه بما نتمناه لمصر العزيزة بعد توقيع ميثاق جامعة الدول العربية فى ٢٢ مارس سنة ١٩٤٥ من نهضة صناعية مباركة

وحركة اجتماعية موفقة ومركز سياسى عظيم فى ظل حضرة صاحب الجلالة مولانا الفاروق حفظه الله ؟

٢٩ يناير سنة ١٩٤٣

وتم تنقيحه وطبعه فى ٣١ مارس سنة ١٩٤٥

حسن عكوش و محمد مصطفى الفيشاوى

المحامى الخبير المحاسب

الفهرست

الموضوع	صحيفة
المقدمة	٣
(الباب الأول — الناحية السياسية)	
الفصل الأول : مصر ومؤتمر الصلح	٧
الفصل الثانى : معاهدة التحالف ووضع مصر السياسى بعد الحرب	١٠
الفصل الثالث : الأحزاب فى مصر	١٣
الفصل الرابع : مصر والرابطة العربية . . .	١٦
(الباب الثانى — الناحية القضائية)	
الفصل الأول : الغاء المحاكم المختلطة فوراً . . .	١٩
الفصل الثانى : توحيد جهات (المحاكم الوطنية) . .	٢٢
الفصل الثالث : صدور العفو الشامل فى الجرائم العسكرية	٢٦
(الباب الثالث — الناحية الاقتصادية)	
الفصل الأول : الاقطاعيات الزراعية والأراضى البور .	٢٨

الموضوع	صحيفة
الفصل الثانى : مصر الصناعية	٣١
(الباب الرابع — الناحية الاجتماعية)	
الفصل الأول : مجانية التعليم العام وانشاء جامعة أسيوط	٣٧
الفصل الثانى : مشكلة البطالة بعد الحرب . . .	٤١
الفصل الثالث : تحديد النسل	٤٦
الفصل الرابع : الهجرة إلى السودان	٤٩
الفصل الخامس : مشكلة الزواج والطلاق . . .	٥٢
الفصل السادس : التوظف والموظفون	٥٦
الفصل السابع : المرأة المصرية والعمل . . .	٥٩
الفصل الثامن : توحيد الأزياء بعد الحرب . . .	٦٢
الفصل التاسع : التجنيد الاجبارى	٦٤
الفصل العاشر : اصلاح الاداة الحكومية . . .	٦٦
الفصل الحادى عشر : الريف المصرى . . .	٦٩
الفصل الثانى عشر : الأيدى العاملة	٧١
الفصل الثالث عشر : مستقبل الطيران فى مصر . .	٧٢
الفصل الرابع عشر : الصحافة فى مصر . . .	٧٤
الفصل الخامس عشر : الخدمة الاجتماعية . . .	٧٥
الخاتمة	٧٧